



وزارة الاقتصاد MINISTRY OF ECONOMY

تقرير مراجعة السياسة التجارية – المالديف

ادارة التحليل والمعلومات التجارية والصناعية

د. مطر احمد

مراجعة

ادارة سياسات التجارة الخارجية

هند اليوحه

اعداد

قطاع التجارة الخارجية

2016

الفترة التي يغطيها التقرير

تعمل وزارة الاقتصاد ضمن أهدافها ومهامها وأنشطتها العديدة على تحسين وعي القطاعين العام والخاص بأنظمة التجارة والاستثمار لدى الشركاء الرئيسيين لدولة الإمارات العربية المتحدة ، وذلك من خلال رصد وتحليل ما تصدره منظمة التجارة العالمية من تقارير ودراسات لدول مختارة .

وفي هذا السياق، فإن إدارة سياسات التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد أعدت سلسلة من التقارير المختصرة بشأن مراجعات السياسة التجارية للشركاء التجاريين التي تصدرها منظمة التجارة العالمية باعتبارها من أهم مصادر المعلومات المتعلقة بقواعد وقيود التجارة والاستثمار لأية دولة عضو في المنظمة، حيث تركز هذه التقارير على تقارير مراجعة السياسة التجارية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية عن عام 2016م.

وتتضمن هذه التقارير تحليلات دقيقة بشأن سياسات التجارة الخارجية لدى الدول المقصودة من حيث بيئتها الاقتصادية، وما تطبقه من نظم لسياسة تجارتها الخارجية، وأيضاً السياسات والممارسات التجارية النافذة لديها والمؤثرة على الصادرات والواردات والإنتاج والاستثمار والخصخصة، هذا فضلاً عن التحليل المفصل للسياسات المطبقة لكافة القطاعات الاقتصادية للدولة كل على حدة.

تطورات القطاعات الاقتصادية

أوضح التقرير ان جزر المالديف حافظت على تحقيق نمو اقتصادي وإن كان بوتيرة أبطأ وأقل انتظاماً نسبياً مما سبق، باستقطاب السياح من الأسواق الجديدة والناشئة، مثل الصين، مما عمل إلى حد كبير على التعافي من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية. في أعقاب ذروة النمو الذي وصل إلى 8.7% في العام 2011، ولكن شهد نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تباطؤاً إلى 2.5% في العام 2012، الأمر الذي يعود بالدرجة الأولى إلى التأثيرات الناجمة عن ضعف الأوضاع الاقتصادية في أوروبا وتأثيرها على قطاع السياحة. إلا أن ارتفاع الطلب العالمي على السياحة والقطاعات ذات الصلة ساهم بالمقابل في دفع عجلة الانتعاش التدريجي لتصل نسبة النمو إلى 6.5% في العام 2014.

وأورد التقرير ان معدل التضخم انخفضاً تدريجياً إلى 2.4% في العام 2014 (متراجعاً من الذروة التي وصلت إلى 11.3% في العام 2011) ليبقى ثابتاً في العام 2015. أما معدل البطالة فانخفض

بشكل طفيف من 12.2% في العام 2009 إلى 11.6% في العام 2014، الأمر الذي يرجع أساساً إلى انتعاش قطاع السياحة.

وذكر التقرير انه بالرغم من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي (1.4% في العام 2015) إلا ان قطاع الثروة السمكية يحظى بأهمية بالغة في اقتصاد المالديف كونه يستحوذ على ما يقرب من (97.4%)، من الصادرات السلعية؛ بعد فقدان ميزة المعاملة التفضيلية بالمثل مع سوق الاتحاد الأوروبي (2014) وبالتالي تحويل بعض صادرات الأسماك جزئياً إلى أسواق أخرى. وخلال فترة المراجعة، تم تخفيض الحماية الجمركية لهذا النشاط بشكل كبير، على الرغم من أن بنود التعريف الجمركية المرتبطة بالأسماك والمنتجات السمكية لا تزال غير ملزمة. ويأتي دعم مزارع الأسماك على شكل مدفوعات مباشرة يتم منحها كدعم لتكاليف الوقود (2009-2014). وتم تغيير نظام وسياسة الصيد بالخطوط الطويلة لتتماشى مع تطورات عمليات الصيد غير القانونية والصيد الجائر وكذلك اهتمامات ومخاوف الصيادين المحليين؛ والمشاركة الأجنبية في هذا النوع من الصيد الذي توقف في العام 2010. ولا تزال شركة مصايد الأسماك الصناعية المملوكة لحكومة المالديف تحظى بقوة احتكارية كونها تمتلك الحقوق الحصرية في مجال شراء وتجهيز أسماك التونة..

وأورد التقرير ان بالرغم من القيود البرية والمخاطر المناخية، لا تزال الزراعة من القطاعات الهامة من حيث التوظيف، ما يحد بالتالي من معدلات الفقر. ويتلقى المنتجون المحليون دعماً على شكل مدفوعات مباشرة يتم توزيعها بشكل رئيسي للتعويض عن فقدان الدخل نتيجة الكوارث الطبيعية؛ حيث تم استبدال المدفوعات المباشرة اعتباراً من العام 2014 بأنظمة تأمين للمزارعين، بالإضافة إلى القروض الميسرة لدعم التنمية الزراعية. في حين انخفض متوسط الحماية الجمركية للقطاع الزراعي.

وأوضح التقرير انه تم زيادة التعريف الجمركية على التبغ ومنتجات الكحول لأسباب صحية ودينية ومن أجل زيادة الإيرادات. ولا تزال المالديف تستورد المواد الغذائية الأساسية (الأرز والدقيق والسكر) بشكل أساسي من خلال مؤسسة التجارة الحكومية المملوكة للحكومة وبيعها بأسعار مدعومة من قبل الحكومة.

بالإضافة إلى ما سبق فلا تزال الخدمات تعد إلى حد بعيد من القطاعات الكبرى في الاقتصاد حيث (تساهم بما يزيد على 80% في الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 90% من إجمالي صادرات السلع والخدمات)، كما يعتبر نشاط السياحة المورد الرئيسي والأكبر للإيرادات الحكومية

وأورد التقرير ان خلال فترة المراجعة، اشتملت الإصلاحات الهيكلية التجارية وذات الصلة بالتجارة على إدخال "ضريبة السلع والخدمات" (GST) و"ضريبة الأرباح التجارية" (BPT) وحوافز جديدة للاستثمار في النشاطات ضمن "المناطق الاقتصادية المتخصصة" (SEZs)، فضلاً عن اتخاذ تدابير تشريعية لإضفاء صفة رسمية على المؤسسات غير الرسمية وتبني نظام تقاعد جديد. واستوعبت السياسة

النقدية الانضباط المالي في بعض الأحيان، ولكن مع سن قانون المسؤولية المالية في العام 2013، تم فرض قيود صارمة على الاستيعاب النقدية وإيقاف تمويل العجز المالي. وعلاوة على ذلك، تضمنت ميزانية العام 2015 مزيج من زيادة الإيرادات وتدابير ضبط الإنفاق فضلاً عن زيادة كبيرة في النفقات الرأسمالية الممولة من القروض الثنائية الرسمية.

الاستثمار الاجنبي المباشر

و ابرز التقرير ان انعكست الدرجة العالية من انفتاح الاقتصاد المالديفي على التجارة الدولية واندماجه في الاقتصاد العالمي على نسبة التجارة (الصادرات والواردات) في السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي، والتي ارتفعت إلى 198.6% في العام 2014، الأمر الذي يرجع إلى حد كبير إلى زيادة عائدات السياحة ونمو واردات البضائع. وتعكس التطورات على صعيد التجارة الدولية و"الاستثمار الأجنبي المباشر" (FDI) أهمية آسيا باعتبارها السوق الإقليمية الرئيسة والمورد الأساسي لجزر المالديف، في حين لا يزال الاتحاد الأوروبي محافظاً على دوره كسوق رئيس للبضائع الفردية، تليه تايلاند. وتبقى الأطعمة البحرية (وعلى رأسها الأسماك والقشريات) الصادرات الرئيسة لجزر المالديف، التي لا تزال تعتمد نظام الاستثمار الأجنبي الليبرالي؛ إذ يُسمح بملكية أجنبية بنسبة 100% في جميع القطاعات باستثناء الصيد بالخيوط الطويلة (منذ عام 2010) وتجارة التجزئة. واعتباراً من 2014، تم استبدال القائمة الإيجابية لأنشطة الاستثمار الأجنبي من خلال استعراض كل حالة على حدة من كل تطبيق. وبالإضافة إلى التعديلات الدستورية في العام 2015، جرى في الآونة الأخيرة فتح ملكية الأراضي أمام المستثمرين الأجانب وتطبيق حوافز "المناطق الاقتصادية المتخصصة" على المستثمرين المحليين والأجانب على السواء، فضلاً عن اعتماد "ضريبة الأرباح التجارية" العادلة وضمانات تسوية المنازعات.

التجارة الثنائية والاتفاقيات الثنائية

وعلى صعيد العلاقات التجارية الثنائية مع دولة الإمارات العربية المتحدة يذكر التقرير أن حجم التجارة الثنائية غير النفطية بين المالديف ودولة الإمارات العربية المتحدة بلغ حوالي 109 مليون دولار خلال عام 2014 ، ومن ثم فإن البلدين يعملان على تعزيز علاقتهما الاقتصادية ومصالحهما المشتركة. مشيراً إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تصدر إلى المالديف سكر قصب او سكر شوندر (بنجر) ، خبز وفتائر وكعك وبسكويت وغيرها من منتجات المخابز ، محضرات غذائية غير مذكورة ولا داخلية في مكان آخر . وتستورد منها الاسماك الطازجة او المبردة عدا شرائح الاسماك ولحوم الاسماك الاخر ، البديل، الاطعم ، الجاكيئات ، والسترات الفضفاضة والبنطلونات العادية ، الخردة والفضلات الحديدية .

وذكر التقرير ان ترافق خروج جزر المالديف من قائمة "الدول الأقل نماءً" (LDC) في العام 2011 و/أو تصنيفها كـ "دولة ذات دخل متوسط إلى مرتفع" من قبل "البنك الدولي" ببعض الآثار فيما يتعلق بالوصول التفضيلي إلى عدد من الأسواق الكبرى (مثل الاتفاقية حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية "تريبس")، وربما مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدة التقنية. وحافظت المالديف على مشاركتها المحدودة في اتفاقات التجارة الإقليمية دون أي تغيير؛ إذ تعد طرفاً فقط في اتفاقية التجارة الحرة لجنوب آسيا "سافتا" (SAFTA).

وابرز التقرير ان مالديف تستعد حالياً لإطلاق مفاوضات للتوصل إلى اتفاق للتجارة الحرة مع الصين. وعلى الرغم من العملية التشريعية التي تبدو شفافة وكونها المستفيد منذ فترة طويلة من "المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة" (TRTA)، لم تشهد جزر المالديف أي تغيير يُذكر على صعيد تحسين سجلها الضعيف من إخطارات "منظمة التجارة العالمية" ومراعاة الالتزامات المتعلقة بمراعاة تثبيت التعرفة الجمركية.

وتبقى الالتزامات المحدودة للمالديف والمتعلقة بالاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) دون تغيير. كما شهدت الضرائب والإيرادات المتعلقة بالسياحة زيادة في فترة المراجعة. وعلى الرغم من أن المرافق السياحية في معظمها مملوكة محلياً، إلا أن التدخل الحكومي ارتفع بشكل واضح، ومدة الإيجار للجزر أو الأراضي مددت تحت ظروف معينة. كما غطت التشريعات الجديدة في القطاع المالي الصيرفة الإسلامية والمتطلبات الوقائية ومنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ونتيجة لذلك، ومن أجل الاستحواذ على حصة من السوق، تم تأسيس مصرف إسلامي جديد وتوسيع عروض المنتجات المالية المطابقة لأحكام الشريعة. كما ارتفعت نسبة كفاية رأس المال للبنوك، إلا أنه تم تخفيض متطلبات الحد الأدنى لاحتياطي هذه البنوك. وبالرغم من الانخفاض الأخير، إلا أن المستوى المرتفع نسبياً للقروض المتعثرة لا يزال يشكل مصدر قلق.

بالإضافة إلى ذلك تم إلى حد ما تخفيض التدخل الحكومي في مجال اتصالات الخطوط الثابتة خلال السنوات الأخيرة، مع افتتاح باب الاستثمار العام في الشركة الحكومية "ديراغو" (Dhiraagu) أواخر العام 2011، حيث تم بذل جهود كبيرة للحد من هيمنتها في قطاعات الاتصالات الأخرى.

تسهيل التجارة

خلال فترة المراجعة، اشتملت التحسينات المتعلقة بتسهيل التجارة على استحداث قناة التخليص السريع للواردات، بالإضافة إلى إطلاق العملية الداخلية للتصديق على اتفاقية "منظمة التجارة العالمية" حول تيسير التجارة العالمية. وبالمقابل، أتاحت التشريعات الجمركية الجديدة الصادرة في العام 2011 تنفيذ أحكام

اتفاقية "منظمة التجارة العالمية" بشأن التقييم الجمركي؛ إذ يتم استخدام قيمة الصفقة حالياً كأساس للتقييم في الغالبية العظمى من الحالات.

وأورد التقرير انه يتم تقديم الدعم المحلي بشكل رئيسي من خلال الحوافز الضريبية وغير الضريبية (مثل المدفوعات المباشرة)، بعضها متاح للأنشطة الخاصة بكل قطاع، مثل قطاعات مصايد الأسماك والزراعة والطاقة. ولا يزال التدخل الحكومي في الاقتصاد، بما في ذلك الأنشطة التجارية، مستمراً في العديد من القطاعات (مثل الصيد، المرافق العامة، التمويل، الاتصالات، النقل والسياحة). وعلى الرغم من غياب إجراءات الخصخصة خلال فترة المراجعة، شجعت السلطات الرسمية المشاريع المشتركة بين الشركات المملوكة للحكومة والمستثمرين من القطاع الخاص. وفي العام 2013، تم إصدار تشريع بشأن إجراءات الخصخصة والرصد والتقييم وإدخال أسهم العقارات المملوكة للحكومة في سوق البورصة. ولم يتم إجراء أي تغييرات كبيرة على إطار المشتريات الحكومية في جزر المالديف؛ إذ لم يتم التوقيع على الاتفاق متعدد الأطراف حول المشتريات الحكومية تحت رعاية "منظمة التجارة العالمية". وإلى جانب إمكانية تقييد عطاءات الموردين المحليين، من المحتمل منح الشركات المحلية هامشاً أفضل يصل إلى 7.5% في تقييم العطاءات.

معالم بارزة

خلال فترة المراجعة، شهدت جزر المالديف مرحلة سياسية انتقالية معقدة. وتم إحداث بعض التغييرات في الإطار القانوني والمؤسسي للتجارة والاستثمار، بما في ذلك إصدار تشريعات جديدة أو إجراء تعديلات اشتملت، في جملة الأمور، على التقييم الجمركي، الصحة العامة، الضرائب، حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، السياحة، تأجير الأراضي والخدمات المالية، فضلاً عن إنشاء لجنة تيسير التجارة لتقديم المشورة بشأن القضايا ذات الصلة بتسهيل التجارة وتعزيز سهولة ممارسة الأعمال التجارية في المالديف.

وجاء إقرار قانون حقوق الطباعة والنشر والحقوق المجاورة في العام 2010 ليشكل تطوراً هاماً في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، في حين يجري الإعداد لمشروع قانون حول براءات الاختراع والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية. وتعد المالديف من الدول غير الموقعة على أي من المعاهدات التي تشرف عليها المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية، كما أن عمليات إنفاذ القانون في هذه الدولة ضعيفة. ولا تزال التشريعات المتعلقة بالمنافسة والإفلاس والإعسار في مرحلة الصياغة، على الرغم من وجود تشريعات تنظم قطاع الاتصالات.

على الرغم من النظرة الاقتصادية المبهرة، إلا أنه من المتوقع أن يشهد نمو اقتصاد المالديف تباطؤاً خلال العام الجاري مع تنفيذ التعديلات المالية الواردة في ميزانية العام 2015. وتأتي الجوانب السلبية لهذه

النظرة الاقتصادية، من بين أمور أخرى، نتيجة العثرات المالية المحتملة والتنفيذ في الوقت المناسب لمقترحات الدخول في نشاطات جديدة وداعمة السياحة، بالإضافة إلى التقلبات السياسية. ومع محدودية الحلول السياسية، يبقى اقتصاد المالديف عرضة للمخاطر الخارجية بما في ذلك ارتفاع أسعار النفط والتنامي البطيء في أسواقها الرئيسية (لا سيما أوروبا، وعلى نحو متزايد الصين)، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي. وتعتبر القدرة التنافسية الدولية عاملاً مهماً في تحقيق التنمية المستدامة لاقتصاد المالديف القائم على السياحة بالنظر إلى انفتاح هذا القطاع وقدرته العالية على المنافسة الإقليمية. ومن بين التحديات الاقتصادية الرئيسية التي تواجه المالديف، مع الآثار المحتملة المترتبة على السياسات التجارية، هو صياغة سياسات ملائمة للاقتصاد الكلي وإجراء إصلاحات هيكلية لتحسين الإنتاجية من أجل مسائل مثل عدم تطابق المهارات مع سوق العمل والاعتماد الكبير على الصيد والسياحة وواردات النفط، بالإضافة إلى القضايا المرتبطة بالإنفاق الحكومي (الإعانات على سبيل المثال)، فضلاً عن تحسين كفاءة تقديم الخدمات العامة في مختلف أنحاء البلاد. ومن شأن هذه الأمور والإصلاحات المتعلقة بها أن تسهم في زيادة مرونة اقتصاد المالديف وقدرته على مواجهة الهزات الخارجية، ما يمكنه بالتالي من مواصلة تحقيق الأهداف الاقتصادية والرفاه لشعب المالديف.